شددت على التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجههم

الغانم: الكلمة السامية أمام «التعاون الاسلامي» أعادت تذكير المسلمين بأهم تحدياتهم

■ موضوعات اليمن والعراق وسوريا وفلسطين والنووي الايراني كانت حاضرة لأهميتها

■ اثارة سموه لتلك الملفات لم تكن من قبيل الكلام المرسل بل كانت مقصودة لما لها من آثار كارثية

■ نثق بقدرة الكويت على خلق الفارق خلال توليها لرئاسة الدورة الحالية لمنظمة التعاون الاسلامي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ان كلمة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد امام وزراء خارجية دول منظمة التعاون الاسلامي امس اعادت تذكير المسلمين بأهم التحديات التي يواجهها العالم الاسلامي.

واضاف الغانم في تصريح صحافي امس ان سمو الأمير أعاد التشديد على التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجه المسلمين في المرحلة الراهنة "وهي تحديات لا يمكن التسويف بشأنها وهي اشكاليات الارهاب والطائفية وصورة الاسلام".

واوضح ان اثارة سموه لتلك الملفات الثلاثة لم تكن من قبيل الكلام المرسل بل كانت مقصودة لما لهذه الملفات من آثار كارثية يتوجب معها ضرورة الاسراع بالتصدي لها بشكل جماعي على كافة المستويات الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

وقال رئيس مجلس الامة "ان ملفات اليمن والعراق وسوريا وفلسطين والملف النووي الايراني كانت حاضرة في كلمة سموه كما هو متوقع نظرا لراهنية تلك الملفات واهميتها والتطورات المتلاحقة التي تطرأ عليها بشكل يومي".

واشار الى ان تكريم منظمة التعاون الاسلامي لسمو امير البلاد بمناسبة منحه لقب (قائد للعمل الانساني) يأتي استحقاقا لما قدمه ويقدمه سموه في ملف التدخل الانساني للكويت في كافة مناطق الصراع المسلح وبؤر التوتر السياسي في المنطقة.

واعرب الغانم عن ثقته بقدرة الكويت على خلق الفارق خلال توليها لرئاسة الدورة الحالية لمنظمة التعاون الاسلامي متمنيا ان تخرج الدورة الحالية بنتائج عملية تصب في خدمة مصالح المسلمين في كافة انحاء العالم.

وأكد استمرار مجلس الامة الكويتي في اداء دوره الحيوي عبر دبلوماسيته البرلمانية في تسليط الضوء على اهم الملفات التي تواجه العالم الاسلامي وذلك من خلال تواصل البرلمان الكويتي مع برلمانات العالم والمساهمة في شرح كافة المسائل التي تواجه الدول الاسلامية.

حتى 30 نوفمبر المقبل عدا منطقة جون الكويت وثلاثة أميال من السواحل وحول الجزر الكويتية

«الزراعة»: السماح بصيد «الميد» في المياه الإقليمية اعتبارا من يونيو

■ الخليل: الحصول على تصريح شهري في المناطق المستثناة وان يكون الصيد من السادسة صباحا إلى السادسة مساء

■ يسمح للصيادين بالدخول والخروج في المناطق المستثناة من نقعه سوق شرق باتجاه 70 درجة نحو جزيرة مسكان

نبيلة الخليل

■ يحظر حمل أدوات أخرى على ظهر القارب المصرح له في المناطق المستثناة غير «شباك الليخ» القانونية

أصدرت رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العام لشؤون الزراعة والثروة السمكية نبيلة الخليل قرارا يقضي بالسماح بصيد اسماك (الميد) في المياه الإقليمية الكويتية اعتبارا من الاول من يونيو المقبل.

وقالت الهيئة في بيان صحافي امس ان القرار يسمح بصيد أسماك الميد في المياه الاقليمية الكويتية حتى ال30 من نوفمبر المقبل عدا منطقة جون الكويت وثلاثة أميال من السواحل وحول الجزر الكويتية ويستثنى من ذلك مناطق (الجزء الشرقي ضمن الثلاثة أميال من سواحل جزيرة بوبيان من رأس البرشه جنوبا حتى رأس القيد شمالا ما لم يصدر قرار من وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية يخالف ذلك وحول جزر مسكان وفيلكا وعوهه داخل منطقة الثلاثة أميال من سواحل هذه الجزر).

وأكدت الخليل وجوب تطبيق الشروط والضوابط عند صيد اسماك الميد ومنها الحصول على تصريح شهري بصيد الاسماك في المناطق المستثناة وان يكون الصيد من الساعة السادسة صباحا إلى السادسة مساء ومنح صاحب التصريح إذن خروج ودخول من مركز الشرق الرقابي مع الالتزام بتزويد المركز ببيان كميات الأسماك التي تم صيدها عند العودة

مضيفة انه يسمح لصيادي الأسماك بالدخول والخروج لصيد الميد في المناطق المستثناة من نقعه سوق شرق باتجاه 70 درجة نحو جزيرة مسكان.

واضافت انه يحظر حمل ادوات صيد أخرى على ظهر القارب المصرح له في المناطق المستثناة غير (شباك الليخ) القانونية وتقيد صاحب الترخيص والتزامه بالقرارات الصادرة من الوزارات والهيئات والجهات الحكومية بشأن المناطق المحددة للاغراض الأمنية والعسكرية والمنشآت النفطية والممرات الملاحية والمحميات الطبيعية وحماية البيئة.

وأكدت الخليل ان كل من يخالف احكام هذا القرار تطبق في شأنه الاجراءات والعقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (46) لسنة 1980 في شأن حماية الثروة السمكية

ومن جانب اخر حظرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية استيراد انواع الطيور الحية والصيصان والدجاج اللاحم والبياض وبيض التفريخ من النيجر بسبب ظهور حالات انفلونزا الطيور هناك.

وشددت رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة بالوكالة نبيله الخليل في تصريح صحافي امس الاول على ضرورة خضوع جميع الارساليات الواردة الى البلاد حسب نوعها للشروط والضوابط التي تصدرها إدارة الصحة الحيوانية بالهيئة.

واكدت ضرورة ان تتوافق الارساليات مع اجراءات نظام الحجر البيطري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع اجراءات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (او.اي.اي.) اضافة الى الإجراءات المنصوص عليها بلائحة نظام الحجر البيطري في الكويت.

وذكرت انه سيتم رفض الإرساليات في حالة اصابتها باي من الامراض الوبائية والمعدية بعد فحص العينات بمختبرات الهيئة مبينة ان المستورد مكلف بإعادتها إلى الجهة التي جاءت منها على نفقته الخاصة دون تحمل الهيئة اي مسؤولية.

بمشاركة السفير سالم الزمانان وعدد من نواب مجلس الامة

المكتب الثقافي الكويتي بالقاهرة يقيم حفلا للطلبة الخريجين برعاية وحضور وزير التربية

■ العنزي: مشاركة العيسى تعد أحد وسائل التقارب بين المكتب الثقافي والطلبة الدارسين في مصر

■ المعلمين والمعلمات المصريين ساهموا مساهمة فعاله في تأسيس البنيان الداخلي والتربوي في البلاد

فريح العنزي

أعلن المكتب الثقافي في سفارة الكويت بالقاهرة عن اقامة حفل للطلبة الخريجين الكويتيين للعام الجامعي 2015/2014 غدا برعاية وحضور وزير التربية والتعليم العالي الدكتور بدر العيسى وسفير الكويت لدى مصر سالم الزمانان وعدد من نواب مجلس الامة الكويتي.

وقال رئيس المكتب الدكتور فريح العنزي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الحفل يتضمن عرضا وثائقيا عن مسيرة المكتب الثقافي منذ مجيء اول بعثة طلابية كويتية الى مصر عام 1939 حتى اليوم.

وأوضح انه سيتخلل الحفل كلمات للوزير العيسى والسفير الزمانان ورئيس المكتب الثقافي والملحق الثقافي الدكتور شايع الشايع.

واشار الى ان عدد الطلبة الكويتيين المتوقع تخرجهم للعام الجامعي 2015/2014 نحو 650 طالبا وطالبة في مراحل البكالوريوس والدراسات العليا من حملة الماجستير والدكتوراه.

وثمن مشاركة الوزير العيسى في الحفل الذي تعد احد وسائل التقارب بين المكتب الثقافي والطلبة الدارسين في مصر "وتشعر الطالب أن المكتب الثقافي قريب منه ويقف على مشاكله واحتياجاته وكل ما يحتاجه خلال فترة دراسته".

ونوه بالعلاقات الثقافية الكويتية - المصرية ووصفها بالمتميزة للغاية والقديمة والراسخة والمتبادلة.

واشار الى أن مئات المعلمين والمعلمات من جمهورية مصر العربية قدموا الى دولة الكويت في اربعينيات القرن الماضي وساهموا مساهمة فعاله في تأسيس البنيان الداخلي والتربوي في البلاد فضلا عن اساتذة الجامعة المعارين من الجامعات المصرية الى جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ونوه بتبادل الفعاليات الثقافية والمشاركة بمعارض الكتب والمناسبات الاخرى من جانب المسؤولين والمثقفين في كلا البلدين مما يدل على قوة ومتانة العلاقات التي تربط بينهما.

درءاً للشبهات ومنعاً للواسطة أو المجاملة ووصولاً إلى مايحقق مصلحة العمل

الصبيح: حظر تعيين أقارب الموظفين الوافدين في القطاع ذاته

■ تشكيل لجنة مدتها شهر واحد لإحكام الرقابة علي شركات النظافة العامة بالبلدية

■ إحالة موضوع إطارات «إرحيه» إلى قطاع المالية والإدارية لاتخاذ الإجراءات اللازمة

جانب من الاجتماع

وافقت اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق في البلدية من حيث المبدأ علي حظر عمل الموظفين من غير الكويتيين الذين يرتبطون بصلة قرابة حتى الدرجة الثانية مع أحد موظفي البلدية في ذات القطاع الواحد وذلك درءً للشبهات ومنعاً للواسطة أو المجاملة ووصولاً إلى مايحقق مصلحة العمل ويضمن حسن إنتظامه ويؤكد تطبيق معايير الشفافية ومدركات الفساد وخصوصاً مايتصل منها بمبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف العامة وإختيار العناصر المتميزة القادرة علي سد إحتياجات قطاعات البلدية في بعض التخصصات المطلوبة.

وقال رئيس اللجنة المهندس أحمد الصبيح مدير عام البلدية بأن اللجنة مع موافقتها المبدئية على ذلك ارجأت إصدار التوصية اللازمة لإصدار تعميم إداري يقضي بذلك إلى حين التأكد من تناغم المقترح مع قانون الخدمة المدنية.

واضاف المهندس الصبيح: وفي إطار تفعيل الدور الرقابي على الشركات المتعاقدة مع البلدية للقيام بأعمال النظافة قررت اللجنة تشكيل لجنة تضم ممثلين عن قطاع "المالية والإدارية" وأفرع البلدية بالمحافظات ومكتب المتابعة التابع لوزير الدولة لشئون البلدية تكون مدتها شهرا واحدا كحد أقصى وتتمحور مهامها في وضع آلية موحدة للعمل بها في أفرع البلدية بالمحافظات وذلك بالتنسيق مع قطاع "المالية والإدارية" بحيث تكفل هذه الآلية أحكام الرقابة على شركات النظافة العامة بالبلدية وتضمن توقيع العقوبات والغرامات اللازمة عليها حال مخالفتها لبنود العقد وذلك كي لايفلت مقصر من عقاب او مهمل من جزاء هذا بالإضافة إلى إعداد تقرير نهائي بما سيسفر عنه عمل اللجنة وبيان العقوبات الموقعة على تلك الشركات منذ بداية مباشرة عملها حتى تاريخه.

وأشار الصبيح إلى ان اللجنة قررت تكليف قطاع التطوير والتدريب بالبلدية الإجتماع مع المعنيين بديوان الخدمة المدنية للتحاور في شأن طلب الهيئة العامة للغذاء نقل مفتشي الأغذية من البلدية إليها والإتفاق على الصيغة المثلى التي سيتم بها هذا النقل بما لايتعارض مع قانون الهيئة العامة للغذاء.

وقال: وبشأن التخلص من الإطارات التالفة والمستعملة والموجودة في موقع "إرحيه" قررت اللجنة إحالة الموضوع إلى قطاع المالية والإدارية لإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التخلص من تلك الإطارات وفق القوانين واللوائح المنظمه للعمل

أما بشأن العوائق التي تواجه عمل بعض المكاتب الهندسية مع بعض الإدارات المعنية بالبلدية فقد تم إحالة الموضوع للقطاعات والإدارات المختلفة لتبارسه والإفادة بشأنه تمهيدا لإصدار التوصية اللازمة التي من شأنها تسهيل عمل المكاتب.

وإختتم الصبيح بالإشارة إلى ان اللجنة تدارست بعض الموضوعات الأخري وإتخذت في شأنها التوصيات المناسبة.

جدير بالذكر ان اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق بالبلدية تضم مساعدي المدير العام ورؤساء القطاعات بالإضافة إلى مدير مكتب المتابعة التابع لوزير الدولة لشئون البلدية والأمين العام للمجلس البلدي.

في كلمة الكويت التي ألقاها المندوب الدائم للامم المتحدة أمام مجلس الأمن

العتيبي: خلافات الدول دائمة العضوية ساهمت بتفاقم معاناة المدنيين في مناطق النزاعات

أكدت الكويت ان الخلافات بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن واستخدام حق النقض (فيتو) ساهم في تفاقم معاناة المدنيين واستمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي القاها المندوب الدائم للامم المتحدة السفير منصور عياد العتيبي أمام مجلس الأمن في جلسة خاصة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وجدد العتيبي باسم الكويت دعم الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة لا سيما من خلال بعثات حفظ السلام "التي يجب أن تكون ولاياتها واضحة ومهماتها محددة" لتساهم في ترسيخ احترام القانون الدولي الانساني.

وقال ان موضوع حماية المدنيين في النزاعات المسلحة يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة تقديم المساعدات الانسانية وتأمين وصولها الى المتضررين.

واضاف انه في الوقت الذي يشهد العالم تجاوب الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة واستجابتها السريعة للازمات الانسانية في مختلف انحاء العالم "فإن المجتمع الدولي وبالتحديد مجلس الأمن لم يستطع مع الأسف توفير حماية فاعلة للمدنيين اثناء نشوب النزاعات المسلحة".

واوضح ان عدم توفر هذه الحماية الفعالة تسبب في استمرار تحمل المدنيين العبء الأكبر في أي نزاع مسلح نتيجة تجاهل أطراف النزاع واجباتها تجاه حماية المدنيين وإتاحة كافة التسهيلات أمام المساعدات الانسانية وفقا للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

واكد السفير العتيبي أهمية توعية أطراف النزاع لمنع أي انتهاكات لحقوق الانسان وتفعيل الآليات الدولية لتجريم كل الأفعال المحرمة دوليا من خلال لجان التحقيق الدولية أو المحاكم الخاصة مشيرا الى فلسطين وسوريا واليمن.

وقال ان كل جلسة أو اجتماع يناقش مسألة حماية المدنيين يستذكر الجميع ما يعانيه الشعب الفلسطيني من الام وقهر في ظل استمرار اسرائيل في سياساتها الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأشار الى استمرار حصار قطاع غزة واعتقال الآلاف من ابناء الشعب الفلسطيني بسجونها في ظروف تتنافى مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي بما يجسد أبشع صور انتهاكات حقوق الانسان.

واضاف العتيبي ان الشعب السوري أيضا ما يزال يعيش كارثة انسانية مروعة منذ اندلاع النزاع في سوريا الذي طغى عليه الاستخدام العشوائي لكافة أنواع الأسلحة بما فيها المحرمة دوليا ضد المدنيين ونتج عنه ازهاق أرواح أكثر من 210 الاف قتيل بمن في ذلك أكثر من 10 الاف طفل وتشريد ما يقارب 12 مليونا في الداخل والخارج.

يذكر أن دولة الكويت استضافت ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا ونجحت هذه المؤتمرات في الحصول على تعهدات ساهمت في التخفيف من آلام ومعاناة الأشقاء السوريين في الداخل والخارج.

وفي الشأن اليمني قال العتيبي ان تطورات الأحداث تشكل تهديدا مباشرا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرار المنطقة بسبب ممارسات الميليشيات الحوثية والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح وإصرارها على المضي قدما في استخدام القوة المسلحة للاستيلاء على السلطة.

واشار الى عدم التزام تلك الجماعات وتجاهلها لاحكام قرار مجلس الأمن 2216 وخرقها للهدنات الانسانية التي تدعو لها دول التحالف الأمر الذي ادى إلى تدهور الوضع الانساني وحرمان المدنيين من وصول المساعدات الإغاثية للشعب اليمني.

يذكر ان مجلس الامن تبنى في هذه الجلسة بالاجماع مشروع القرار رقم 2222 الذي يدين كل الانتهاكات والاعتداءات والخروقات التي يتعرض لها الصحافيون والاعلاميون ومواقعهم خلال النزاعات المسلحة.